

تجريد وتغريب حملة "انتقامية" داخل ليمان أبو زعل 2 بعد تسريب معلومات عن انتشار نزيل



الأربعاء 4 فبراير 2026 م 11:00

أفادت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان ب تعرض النزلاء داخل عنبر ب الجنائي سجن ليمان أبو زعل 2، لحملة أمنية موسعة شملت التجريد والتفتيش الجماعي والتغريب،

وجاء ذلك عقب تسريب ملابسات وفاة النزيل محمد أبو العلا، الذي عُثر عليه مشنوناً داخل غرفة التأديب في 20 يناير الماضي

وبحسب ما رصدته الشبكة، فقد بدأت الحملة الجمعة الماضية واستمرت حتى مساء الاربعاء، وكانت بأوامر مباشرة – وفقاً للمعلومات المتوفرة – من رئيس مباحث السجن مصطفى علاء الدين، وبمشاركة معاونه محمد عبدالعزيز

واستهدفت الحملة عنبر الجنائي، ولا سيما الغرفة التي كان محتجزاً بها النزيل المتوفى

اعتداءات بدنية وإهانات لفظية

وأفادت الشهادات التي جمعت ب تعرض النزلاء داخل الغرفة لاعتداءات بدنية، وسب وإهانات لفظية، إلى جانب التهديد بنقلهم قسراً (تغريبيهم) إلى سجون أخرى، دون تأكيد الجهة التي جرى نقلهم إليها حتى تاريخه

وحذرت الشبكة المصرية من أن هذه الإجراءات الانتقامية العشوائية، تُعد انتهاكات جسيمة لحقوق المحتجزين، وتدخل مسؤوليتها كلاً من مأمور السجن، ومصلحة السجون وكذلك نيابة الخانكة المنوط بها التحقيق والتفتيش على اوضاع السجن، في ظل ما وصفته بتجاهله الاستغاثات والشكوى المتعددة التي تقدمت بها أسرة النزيل محمد أبو العلا إلى الجهات المختصة، وعلى رأسها نيابة الخانكة، قبل وفاته

ملابسات انتشار أبو العلا

وبحسب ما ورد في الشكاوى، فقد تعرض أبو العلا لانتهاكات بدنية وضغوط نفسية شديدة خلال فترة احتجازه داخل غرف التأديب والتي اجبر على الدخول فيها لمرات عديدة، مما أدى إلى إصابته بأزمة صحية ونفسية حادة، وعلى الرغم من مناشداته المتكررة بالخروج من تلك الغرف، لم يتم الاستجابة لها، إلى أن تم العثور عليه متوفياً

وهدّلت الشبكة المصرية وزير الداخلية، ورئيس مصلحة السجون، ونيابة الخانكة، المسئولية القانونية الكاملة عن التحقيق في هذه الوقائع، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات ثابتة، وضمان عدم إفلات المتورطين من المسائلة، وحماية حقوق وسلامة المحتجزين داخل أماكن الاحتجاز